الأمم المتحدة

E/CN.6/2003/NGO/28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 February 2003
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة السابعة والأربعون
٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣
البند ٣ (ج) '١' من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: '١' مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها

بيان مقدم من منظمة صوت المرأة الكندية من أجل السلام، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2003/1.

210203 140203 03-23800 (A)
0323800

جمعية صوت المرأة الكندية من أجل السلام: ورقة مناقشة

عرض موجز لورقة المناقشة

هذه الورقة هي وصف موجز لبحث أجري في بادئ الأمر وفاء لمتطلبات الإعداد لرسالة دكتوراه في معهد أونتاريو للدراسات التربوية بجامعة تورنتو. وهي تسهم كمثال لكيفية الاستفادة من أساليب المشاركة ومن إمكانيات الاستعانة بوسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بحقوق الإنسان ومعالجة قضيتي العنف في وسائط الإعلام والمواد الإباحية. كما أنها تقدم نموذجا يمكن احتذاؤه لمواصلة السعي من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها.

مقدمة

اكتملت المرحلة الأولى من هذا المشروع البحثي المستمر في عام ١٩٩٥. وكان في الأصل دراسة حالة تبتغي فحص سبل رسم السياسات في كندا فيما يتعلق بقضيتي العنف في وسائط الإعلام والمواد الإباحية. واستند إليها كتاب صدر في عام ٢٠٠٠ تحت عنوان ''امتهان العقل: العنف في وسائط الإعلام في عصر معلوماتي'' (*Mind Abuse: Media Violence in An Information Age*). ويتصدر هذا الكتاب منذ أن نشر قائمة أكثر الكتب رواجا لدى ناشره (www.web.net/blackrosebooks). واستندت منهجية هذا البحث إلى افتراض جوهري مفاده أن عرض وسائط الإعلام لمشاهد العنف والمواد الإباحية التي تسيء للمرأة يؤثر تأثيرا ضارا على المجتمع بأسره.

وروعي في تصميم أساليب المشاركة العملية المنحى التي وقع الاختيار عليها لإجراء البحث إشراك قيادات منظمة ''كنديون مهمومون بتصوير العنف في وسائل الترفيه''، وهي منظمة تأسست في عام ١٩٨٣ ولها وجودها على صعيد المجتمعات المحلية، وتعرف اختصارا باسم ''سيكيف''. ومهمتها التوعية العامة بالنتائج التي تتوصل إليها البحوث بشأن العنف في وسائط الإعلام والعروض الإباحية. ومن حق الجمهور العام أن يعرف أن جل النتائج التي تم التوصل إليها توضح أن الآثار الضارة لا تقتصر على المرأة والطفل، بل تمتد لتشمل سائر أفراد المجتمع.

وقد تعاونت سيكيف في سنواتها الأولى مع ''الائتلاف الوطني الأمريكي المعني بقضية العنف التليفزيوني'' التي أسستها ''الرابطة الطبية الأمريكية'' و ''الرابطة الأمريكية للآباء والمعلمين''. وشرعت مؤخرا في التعاون مع الكثير من الجماعات المحلية والأكاديمية، ومن بينها ''صوت المرأة الكندية من أجل السلام''؛ و ''نادي تورنتو النسائي الأكاديمي''؛ ومنظمة ''العلم في خدمة السلام''، التي تتخذ من جامعة تورنتو مقرا لها؛ ومنظمة ''الرقيب

الطبي''، التي أسستها ''لجنة العمل الوطنية المعنية بوضع المرأة''؛ ومنظمتا ''أصدقاء الإذاعة الكندية'' و ''جماعة كيلولوجي البحثية'' القائمتان في جونزبارا، في أركانسس، واللتان أسسهما الفريق ديف غروسمان، الضابط بجيش الولايات المتحدة.

وكان الهدف الأساسي تقصي هذه الأمور من وجهات نظر المجتمعات المحلية في وضع استراتيجيات فعالة تسعى للتغيير. وقد ساعد التعاون مع الإعلاميين أنفسهم من خلال عدد لا يُحصى من المقابلات الإعلامية، على تيسير تثقيف الكبار ورفع درجة الوعي العام.

وشملت أيضا الأساليب النشطة التي انتهجت في هذا الشأن إجراء الكثير من المشاورات مع الحكومات على صعيد المقاطعات وعلى الصعيدين الاتحادي والدولي وكذلك إلقاء الخطب والمحاضرات وتنظيم حلقات عمل في المؤتمرات في الجامعات والمعاهد المحلية والمدارس والمكتبات العامة. أما على صعيد المجتمع المحلي بوجه عام، فيجري إلقاء خطب في المنظمات الخدمية، مثل نوادي كيوانيس والروتاري والجماعات الكنسية ومجالس الآباء والمعلمين ونوادي الإفطار المخصصة للرجال.

المشكلة

من الجوانب الرئيسية للمشكلة المطروحة قضية الرقابة، وهي مثار المناقشة العامة المستمرة منذ زمن طويل حول العنف والمواد الإباحية في وسائط الإعلام، أي ما إذا كان ينبغي فرض قيود عند مراكز الإنتاج والتوزيع على السلع الثقافية التي تعمد دون ضرورة إلى استغلال العنف وتروج لانعدام المساواة بين الجنسين. وما انفك هذا الخلاف يفرز تيارات من الآراء المتشددة حول ماهية حرية التعبير وعما إذا كانت لها حدود معقولة أم لا. وقد جادل الكثير من الباحثين وكذلك أفراد الجمهور بوجه عام منذ عقود على أن الرد على هذه المقولة هو بالإيجاب. وبات تقديم المعلومات الآن خاضعا إلى حد بعيد لمصالح الشركات والمؤسسات السياسية المهيمنة. وعادة ما يكون الواقع هنا هو تحقيق الربح دون مراعاة كبيرة لمصالح الجمهور أو دون وضع اعتبار لها على الإطلاق. ولكن الديمقراطية تقضي بأن تختار الأغلبية القواعد التي تود أن تعيش في ظلها، وقد أظهر معظم الكنديين في السنوات الأخيرة الرغبة في تحجيم العنف سواء في الحياة الواقعية أو في وسائط الإعلام.

وحتى الآن، كلما أثيرت تلك المشكلة، إن حدث ذلك، مثلما فعلت اللجنة الكندية للإذاعة والتليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية في مطلع التسعينات، يقتصر التركيز على الآثار الضارة لعرض مشاهد العنف في وسائط الإعلام على الأطفال، وليس إلى آثارها على المجتمع بوجه عام. وقد حث كيث سبيسر، إبان رئاسته للجنة المذكورة، على استحداث ''مدونات جديدة صارمة'' بشأن العنف في صناعة الإعلام بوجه عام. ولكن

المشكلة التي تعرضت لها منذ البداية الأولى المدونة التي أقرتها تلك اللجنة من أجل محطات التليفزيون الخاصة أنها تجاهلت البحوث التي تُبين الآثار الضارة على المراهقين والكبار وكذلك الصغار، ومدى نزوع الأطفال إلى تبني عادات الغير من الكبار، بمن فيهم الوالدين، في التعامل مع وسائط الإعلام، وأن السلع الثقافية بمجرد نزولها في الأسواق، تجد طريقها في نهاية الأمر إلى الأطفال من كافة الأعمار مهما كانت قوة التحذيرات ووسائل المنع وغيرها من التدابير التي توضع لحمايتهم. ولم يكن من المستهدف مطلقا تقييد أنشطة الإعلان والترويج لهذا النوع من المنتجات التي لا تراعي حدودا، والتي صممت من أجلها مثلا بالفعل تشريعات في مقاطعة كيبك وبعض البلدان الأوروبية.

تزايد الإلحاح للإسراع بإيجاد حلول للمشكلة

أدت الأشكال الجديدة لتكنولوجيا الاتصالات، مثل الإنترنت والحاسوب وألعاب الفيديو، إلى تضاعف التوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي تطالعنا منذ الأيام الأولى لظهور السينما والتليفزيون بمشاكل باتت مألوفة وتنطوي على آثار ضارة. وانتشار هذه التكنولوجيا بآثارها الضارة التي حملتها في ركابها يؤكد الحاجة القائمة منذ زمن بعيد إلى أن يعالج صُناع السياسات قضية المضمون إلى جانب قضايا الملكية وحماية حقوق النشر والخصوصية. وفيما يتعلق بالجوانب المتصلة بقضية العولمة، فإن المرأة باتت عرضة بوجه خاص للضرر في ساحات الإعلام. فمع نمو التكتلات في ملكية وسائط الإعلام والسيطرة عليها، باتت سلع الثقافة الشعبية المطعمة بالعنف تغشى صروح اقتصادنا القائم على المعلومات، والسبب في ذلك أنها سلع تحظى برواج شديد تحت مظلة الاقتصاد العالمي وترجمتها إلى أية لغة مسألة هينة. وما زالت صناعة المواد الإباحية، التي تقدر قيمتها الآن بما يبلغ ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة – والتي هي أحد الجوانب الرئيسية لتجارة الرقيق الجنسية الدولية المزدهرة – تتصدر قائمة صادرات الأمريكيين من تلك السلع. وهم، وإن كانوا مسؤولين عن تصدير أكثر من ٥٠ في المائة من جميع السلع الثقافية الموزعة في شتى أرجاء العالم، لا يستوردون منها إلا أقل من ٢ في المائة.

وقد أدت هذه التوجهات في عام ١٩٩٦ إلى انعقاد مؤتمر الحركة البيئية الثقافية في جامعة وبستر في سانت لويس، في ميسوري الذي شارك فيه ائتلاف ضم أكثر من ١٥٠ من المنظمات المستقلة والمؤيدين من كل ولاية في الولايات المتحدة و ٦٣ بلدا، من بينها كندا، وكان من بين المشاركين ثلاثة أعضاء في منظمة صوت المرأة الكندية من أجل السلام. وانتخب لعضوية لجنتها التوجيهية كاتب السطور ممثلا عن منظمة سيكيف، التي شاركت في رعاية الحركة، وظل يمارس العمل في اللجنة المذكورة حتى عام ٢٠٠٠. وكان الهدف منها

معالجة مشكلات البيئة الإعلامية التي تتسم بزيادة المركزية والعولمة والتسويق الجماهيري والنزوع إلى سياسة ثقافية أكثر ديمقراطية.

استنتاج

يُظهر البحث ضرورة التحول إلى التركيز على الوقاية في التصدي للمسائل ذات الصلة بالجريمة التي لا تولي أي اعتبار إلا للميزانية، مما يعني التصدي إلى القضيتين المتلازمتين، أي العنف في وسائط الإعلام والمواد الإباحية. وهذا يتطلب العمل في جميع قطاعات المجتمع، كما يتطلب من دوائر الإعلام أن تقدم المزيد من الأدلة على صدق التزامها في هذا الشأن. ولا يزال الاتجاه منصبا إلى الآن على التماس وسائل إلكترونية أكثر تقدما للإساءة إلى النساء والأطفال خاصة وأن أي ضرب من ضروب تقييد حرية الشركات في العمل بات يوصم عن عمد بأنه نوع من الرقابة. ونتيجة لذلك، باتت النزعة السائدة تُركز تبعات المسؤولية والمساءلة على عاتق الآباء والمعلمين والمراهقين الجانحين وحدهم مع إعفاء دوائر العمل الإعلامي والحكومة من أية تبعة. وما زالت الفروق بين حرية الشركات في العمل وبين حرية الفرد في التعبير بعيدة عن الفهم الواضح وتشكل تحديا رئيسيا للمربين.

ومن المتفق عليه بوجه عام أن على الآباء والمعلمين والمهنيين الصحيين مسؤوليات رئيسية في الإشراف على الوجبات الإعلامية المقدمة للأطفال وتقييدها. غير أنه من السذاجة وعدم الواقعية في شن الافتراض بأن بوسعهم معالجة الأزمة الصحية الراهنة دون تعاون من الحكومة وصناعة الإعلام بعد أن أضحى رواة الحكايات للأطفال تكتلات عملاقة من الشركات الإعلامية ليس لديها الكثير مما تقوله ولكن لديها الكثير مما تبيعه. وبعبارة واضحة، فهذه القضية **ليست** مسألة رقابة بل هي قضية صحة وهي كذلك قضية جنسانية. ويتضمن الكتاب والبحث المذكورين أعلاه ٥٥ توصية بالعمل، وفيما يلي ست توصيات منها.

التوصيات

١ - اتخاذ خطوات جريئة باستخدام أساليب الوسائط المتعددة للتصدي لظاهرة تقديم العنف في وسائط الإعلام باعتبارها مشكلة ملحة ومتفاقمة تهدد الصحة العقلية، مع زيادة الاستعانة بالمنظمات الصحية والطبية والتربوية في هذا الشأن.

٢ - توسيع نطاق مناقشة القضايا المتعلقة بالمجتمع المحلي والأمن الوطني والدولي والتجارة لتشمل وضع السياسات التي تعالج الروابط المعروفة جيدا بين تقديم العنف في وسائط الإعلام والسلوكيات المنفلتة، مثل أعمال الشغب في الطائرات وفي الطرق وفي ملاعب الهوكي؛

وعصابات الفتيان والفتيات؛ والسفاحين والقناصة؛ وتفشي تجارة الرقيق الجنسية والإرهاب العالمي.

٣ - إلغاء الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية والحوافز وجوانب الحماية الممنوحة لجهات إنتاج وتوزيع وسائط الإعلام الضارة التي تُقدم مشاهد العنف والإباحية، وذلك على جميع المستويات الحكومية.

٤ - التوسع في تطبيق التشريعات التي تحظر الإعلانات الموجهة إلى الأطفال في سن الثالثة عشرة وما دونها استنادا إلى البحوث التي كشفت عن الآثار الضارة لها، والاعتماد في هذا الشأن على التشريعات المطبقة بالفعل في مقاطعة كيبك في كندا وبعض البلدان الأوروبية. وضرورة الإسراع بإقرار واعتماد تشريعات من هذا القبيل قيد النظر حاليا داخل الاتحاد الأوروبي.

٥ - إحياء الاهتمام الذي بدأ في مطلع التسعينات بقضيتي العنف في وسائط الإعلام ومسؤولية دوائر الإعلام عن تحسين الامتثال إلى المدونات المتعلقة بالعنف وقولبة دور الجنس في المضمون.

٦ - إعطاء دفعة سريعة للحركة البيئية الثقافية إلى جانب تنفيذ برنامج العمل الذي أقر في مؤتمرها التأسيسي في عام ١٩٩٦.